

رسالة لـ "المبادرة الأردنية لمواطنة متساوية" تتحدث فيها عن "خطورة الإقصاء والتهميش" الذي يتعرض له "المكون الفلسطيني من الشعب الأردني"

عمّان، 2012/8/2. * [مقتطفات]

[.....]

نخاطبكم مباشرة ملك الأردنيين جميعاً وعنوان فخارهم بشأن يخص مستقبل الأردن وحاضره بعدما استوطن اليأس واستبد القلق بأعداد كبيرة من أبناء الأردن وجفّت الأقدام والحناجر من كثرة ما حذرنا وخاطبنا وكتبنا لمعشر المسؤولين في جميع مواطن القرار والإدارة التنفيذية سواء على صعيد الحكومة والمؤسسات البيروقراطية أو على صعيد المؤسسات الأمنية والتشريعية.

ونخاطبكم ثقة [....] لأن ما يعيشه المكون الفلسطيني من الشعب الأردني من إقصاء وتهميش لم يعد من الممكن السكوت عنه أو تجاهله فهذه موقعة يصدق معها القول [إن] الساكت عن الحق شيطان أخرس.

لقد وصل التجاهل المريب ومن غالبية مؤسسات القرار وأجهزتها للمكون الفلسطيني في الشعب الأردني أحياناً إلى حد الاستهداف وبدأ يُنتج القلق والإحباط حتى تعاضم الشعور بأن المسألة قد تصل إلى مستوى المؤامرة على وطننا الأردني ونظامنا الهاشمي.

* المصدر: موقع الفاييس بوك الإلكتروني لـ "المبادرة الأردنية لمواطنة متساوية" نقلاً عن موقع "عين نيوز" الأردني الإلكتروني:

<https://www.facebook.com/photo.php?fbid=333707356717812&set=a.267118470043368.65752.261062953982253&type=1&theater>

ووجهت هذه الرسالة إلى الملك الأردني عبد الله الثاني.

هذا الوضع لا يكفي أن نأسف له بل من واجبنا أن نندد به وأن يعمل الجميع للحيلولة دون استفحاله خصوصاً وأن الأردنيين من كل الأصول والمناصب موحدون مع القيادة في موقف ثابت وراسخ لا يتبدل حول عروبة فلسطين وحق العودة الذي وضعناه في مقدمة أهداف المبادرة الأردنية لمواطنة متساوية فهو حق لا نقبل عنه بديلاً أو تعويضاً كما لا نقبل خياراً ووطناً بديلاً عن فلسطين مهما طال الزمن وتعاضمت التضحيات.

ولا تخفى على جلالتم خطيرة الإقصاء والتهميش لأن الذين يشعرون بهما يصبحون على استعداد للإصغاء إلى أولئك الذين يدعون إلى الفتن والضغائن.

والأدهى والأمر أنه إذا أكد الأردنيون من أصل فلسطيني أصولهم تعرضوا للعداوة والتشكيك في أردنيتهم وإذا تمسكوا بأردنيتهم اتُّهموا بأنهم يتنازلون عن حق العودة وبأن فلسطين لم تعد قضيتهم.

[.....]

وثمة تجليات واضحة لجلالة الملك لهذا التجاهل والإقصاء فالمكون الفلسطيني في الأردن لا أحد يستمع إليه أو يحفل أو يهتم به أو حتى يخاطبه لا على مستوى القول ولا الفعل الإداري والسياسي ولا على مستوى التشريع حتى تكرر وسط نصف شعبك ومواطنيك شعور بأنهم مجرد عابرون في بلدهم أو مواطنون من الدرجة الثانية.

وهو شعور لا يمكن الرهان عليه في التأسيس لوحدة وطنية حقيقية واحترام القانون والمؤسسات ويثير إشكالات لا مجال لاحتوائها لو تعاضمت وتنامت لا سمح الله ولو لم يأمر جلالة الملك أجهزته ومؤسساته بالاستدراك.

لقد بات كثيرون يعتقدون بأن مبدأ المساواة الذي ينادي به الدستور فكرة بالية وأنه من رواسب الماضي في حين أن هذا المبدأ هو أساس دولة الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي لطالما دعوتكم لقيامتها وهو الأساس في علاقات أكثر صفاء بين المواطنين كافة.

وأخر التجليات برزت مع إصرار السلطتين التنفيذية والتشريعية على إصدار قانون انتخاب لا يعكس روح نص التكليف الملكي العلني الذي أمر بقانون يمثل جميع الأردنيين ويحقق العدالة والإنصاف لكنه أسس للفتنة بين أفراد المجتمع الواحد بتكريس ما يُسمى بمقاعد الحقوق المكتسبة وهي فرية وأكذوبة سياسية غير قانونية لا نرضى عنها ولا نرى لها مبرراً اخترعها ضالعون في السعي لتقسم المجتمع وأصبحت كأنها واقعاً ينبغي أن نخضع له جميعاً.

ويبدو واضحاً هنا جلاله الملك بأن الحقوق المسماة مكتسبة لا تشمل المكون الفلسطيني ولا مدن الكثافة السكانية التي تسأل عن حقوقها الدستورية والطبيعية وليس المكتسبة فأى عدالة تُبتغى في قانون ينص على حق مكتسب بصورة غير متكافئة لجميع المواطنين؟

وإزاء قانون يقصي التمثيل الفلسطيني بوضوح في الوطن الأردني، أي إصلاح يُبتغى جلاله الملك بعد كل التجاهل والإقصاء.. وأي انتخابات عادلة ونزيهة يتوقعها الرأي العام بعد كل هذا الإقصاء التشريعي لشركاء في الوطن والتحديات.. ناهيك عن إبعاد الأردنيين من أصل فلسطيني منهجياً وبصورة مبرمجة وليس نتيجة لأخطاء في التقدير عن الوظائف العامة بما فيها السلك القضائي والدبلوماسي والأمني والعسكري وكذلك الإعلامي.

[.....]

[....] على الأرض لا تلتزم مؤسسات القرار بمضمون الخطاب والأمر الملكي والأجهزة لا تنفذ ما يأمر به جلاله الملك ولا تلتزم بالتوجيهات التي نسمع بعضها علناً ونعلم ببعضها الآخر وقد أصبح وجود الأردنيين من أصل فلسطيني في بعض المؤسسات وجميع الجامعات أمراً نادراً.

وخير دليل على ذلك ليس فقط ما تضمنه قانون الانتخاب الجديد من إقصاء وتمييز بل سياسات القبول المخجلة في الجامعات وفرص التعليم الضئيلة جداً المتاحة لأبناء المكون الفلسطيني والإصرار على وضع سؤال "الأصل والمنبت" في بعض الوثائق والمحاضر الرسمية بالرغم من توصيات موثقة وتوجيهات ملكية علنية تأمر بإلغاء هذه النوع من الأسئلة.

وثمة أدلة أخرى أكثر إيلاماً لجلالة الملك من بينها الإصرار على وضع "رموز وعلامات" تميز بين المواطنين في السجلات والقيود المدنية في دائرة الأحوال المدنية والجوازات ناهيك عن المماثلة والتسوية الواضحين إدارياً عندما يتعلق الأمر بتوجيهات الملك الإيجابية فيما يخص وقف سحب الجنسيات وشطب القيود والأرقام الوطنية لعشرات الآلاف من الأردنيين من أبناء الضفة الغربية.

وحتى الآن جلالة الملك وللأسف الشديد تمتنع السلطات الإدارية والأمنية عن إعادة الأرقام الوطنية المسلوقة تعسفاً وخلافاً للقانون من مواطنين أردنيين.

ويتم التعامل بقسوة وغلاظة مع المواطنين الذين يراجعون دوائر وزارة الداخلية وتصدر اللجان الأمنية في الوزارة على إجبار المواطنين على توقيع "تعهدات وإقرارات" وأحياناً كفالات باطلة قانونياً وتنطوي على مهمة مستحيلة هي الدخول إلى الضفة الغربية والحصول على تصريح الاحتلال أو تجديده وهي أمور متروكة لتقدير سلطات الاحتلال الإسرائيلي بما يظهر بأنها تعهدات وإقرارات لا يمكن إنفاذها وبالتالي لا مبرر لها إلا إذا كان القصد منها إظهار ميل البعض في المؤسسة الرسمية لبث شعور المواطنين من أصل فلسطيني بأنهم "درجة ثانية".

وحتى اللحظة أيضاً ترفض الحكومة الإعلان عن تعليمات سرية تسحب الجنسيات والأرقام الوطنية بموجبها وتمتنع السلطات عن إعلان الأرقام الحقيقية للمواطنين الذين سُحبت جنسياتهم أو في طريقها للسحب أو عدد من يحملون بطاقات الجسور ناهيك عن سوء معاملة الأردنيين من أبناء الضفة الغربية على الجسور والمعابر التي تفصل الوطن الأردني عن عمقه الفلسطيني جغرافياً فقط.

والمؤسف أن الحكومة اختارت الموظفين الذين قاموا بأنفسهم بسحب الجنسيات وكلفتهم بإدارة عملية مراجعة قراراتهم في إجراء لا يستقيم مع أدنى أسس العدالة والإدارة. كما يلمس مواطنوك من أصول فلسطينية سياسة التمييز عندما يتعلق الأمر بقرارات الإفراج عن موقوفين أو متهمين بجرائم متنوعة أو قيد التحقيق فأبناء المناطق التي تتحرك في الشارع

والمحافظات تسارع محكمة أمن الدولة للإفراج عنهم أما الموقوفون من بين أردنيي الأصل الفلسطيني فيودعون بالسجن لأشهر وسنوات ولا تشملهم مظاهر "التسامح" التي تظهرها مؤسسات القرار أحياناً وحتى تطبيق العفو الملكي الذي صدر مؤخراً شهد تمييزات من هذا الصنف، ولدى المبادرة كل الحثيات والوثائق التي تثبت هذا الأمر الذي تحدثت عنه عدة مرات للجنة الأردنية للدفاع عن المعتقلين السياسيين.

ولا يخلو الأمر من أدلة مرصودة للناس تتعلق بالمحاصصة المخجلة التي تُعتمد عند تشكيل الحكومات وتوزيع المناصب والوظائف العليا أو تتعلق بمنع مواطنين أردنيين يقيمون في سورية من العودة واللجوء إلى بلدهم وكذلك توزيع مقاعد القبول الجامعي فجميع الأردنيين من أصل فلسطيني في قياسات لجان الاستثناءات في الجامعات تخصّص لهم حصة مماثلة لحصة محافظة أردنية واحدة ويطلق عليها اسم "حصة الضفة الغربية".

[.....]

وقد شعرنا بالارتياح جرّاء الخطوة الأخيرة التي قررها الديوان الملكي العامر بخصوص إعادة النظر بألية عمل نظام المنح الجامعية بحيث تطورت قليلاً هذه الألية خصوصاً بعدما توسعت لجان تضم موظفين يخطئون ويصيبون في نسب الاستثناءات في القبول الجامعي بصورة سلبية جداً خلافاً لمنطق العلم ومعايير العدالة والإنصاف وتقديرات وتقارير نخبة من كبار العلماء والأكاديميين وحتى وزراء التعليم العالي الذين وضعوا بين يدي مؤسساتنا وثائق تعيد بوضوح أزمة الجامعات والتعليم العالي وكذلك ظاهرة العنف الطلابي إلى عدة أسباب أبرزها الأسس في سياسات القبول.

ولا زالت هذه الاستثناءات سبباً في تدني مستوى مؤسساتنا التعليمية ومصنعاً يُنتج الإحباط عند فئات عريضة من مكونات المجتمع الأردني بدأت تشعر بأن المقصود الإمعان في تجهيلها وحرمان أولادها من حقوق العلم وبالتالي من فرص العمل والحياة الكريمة حتى بات الأردنيون من أصل فلسطيني يشعرون جلاله الملك بأن سياسة القبول المتبعة حالياً في الجامعات

استهدفت تجويعهم بعدما طالت الاستثناءات ما يقترب من 80 ٪ من مقاعد الجامعات الرسمية فيما يتنافس بقية الشعب على نسبة الـ 20 ٪ المتبقية.

أملنا كبير في سيد البلاد بتوجيهات وقرارات تستدرك هذه الأوضاع الخاطئة والخطيرة وتعيد الأمور إلى نصابها وتعدّل ولو قليلاً في موازين العدالة والإنصاف حتى تتحقق فعلاً المضامين التي نتحدث عنها جميعاً في دولة المواطنة والقانون والمؤسسات والمسافة الواحدة من الجميع والوحدة الوطنية.

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx